باستبرائها قبل سلامها او بارث اى وان لم يوجد قبضها او
وصية اى بعد قبوله وان لم يقبضها او هبة اى بعد قبضها
او غير ذلك كرد بعيب او اقالة او تحالف او سبي او نحو ذلك تنبيه
عود حل الوطي بعد زواله بمعتدات الملك كتجديد كتابة صحيحة
لا فاسدة وكاسلام سيد ارتد او امة ارتدت وكذا مر زوجة طلقت قبل
الدخول وكذا بعده لكن استبرأ فقد بعد انقضاء عدتها من الزوج وخرج
بزوال حل الوطي منعه بنحو صوم او صيقل او احرام او اعتكاف فلا
استبراء فيها ولم تكن زوجته اى سيدها في خلال الشهر وهو بها
الغير كما يفهم من الشيخ استثنائه من وجوب الاستبراء فانه عنده وجب كما تقدم
وان كان بالبا كما في بعضها الاتي فلا استبراء ما دامت مزوجة واذا
طلقت وجب استبراء بعد عدة الطلاق كما سيذكره المصنف قائلا
عند ارادة وطيها لو حصلا ان الوطي داخلا في الاستمتاع لكان اولى
اولى والحسن لدفع ايهام توقف الاستبراء على ارادة الاستمتاع وايهام
حرمة الاستمتاع دون الوطي وايهام ان الوطي لا يسمى استمتاعا
وغير ذلك الاستمتاع بها اى في جميع بدنها ولو النظر بشهوة لعم
التحريم في المسبية الا الوطي فقط صيانة لها ومثلها المشتراة
من حربي حتى يستبرئها اى لاحتمال حملها او تعتد
بحيضة اى كاملة بعد ملكها فلا يكفي بقية حيضة وجد السبب
فيها لان الطهر لا يفيد البراءة ولو انقطع حيضها صبرت لسن اليأس
وتصدق المملوكة بلا يمين في قولها حضت لان لا يعلم الا من غالبا
وللسيد وطؤها بعد طهرها من ذوات الشهور اى كاملة وصغيرة
وصغيرة فقدتها فالتحيض لعلها تحيض وهو من المطلق الكلام في المقيد
وكذا ما بعده الا قول لعل مراد الشيخ بقوله فقدتها اى استبراؤها وكذا

ذلك مجاز الان الاستبراء يقال لمعدة يجامع براءة رحمها الحرم بكل ما مر
بالوضع اى ولو من زنا ومحل ذلك ما لم تحض فان حاضت فتكفي
حيضة واحدة ولو بعيرة بالحمل وكذا الوضع شهر وكانت من ذوات
الشهر قبل وضع الحمل فيكفي الشهر الواحد ومحل الاكتفاء بوضع الحمل
من الزنا ان وجد قبل القرء او الشهر فكامل واذا اشتري
زوجة اى تقدم حكمها فراجعه من لم يستبرأها اى ليتميز
الوالد الحامل بالملك عن الحاصل بالنكاح ح اى حيث انقضاء
عدتها اى بعده لتقدم حق الزوجية على الاستبراء ولو وطئ امة
الابن بشبهة او زوجية وبشبهة لزمها استبرآن بلفظ المثنى
كالعدتين لخصين واذا مات سيد ام الولد وكذا لو اعتقها
ولها ان تتزوج في الحال اى من السيد ومن اجنبي ولو اعتق
مستولدته فله نكاحها بلا استبراء كالمعتدة عنه

في بيان احكام الرضاع بالضاد المعجمة وبالفوقية بدلها ويقال لها
الرضاعة بإثبات التاء والاصل فيه قوله تعالى والوالدات يرضعن
اولادهن حولين كاملين وخبر لا رضاع الا ما كان في الحولين
وسببه تحريم ان اللبن جزء المرضعة وقد صار من اجزاء الرضيع
فاشبه منتها في النسب وثانيها ح تحريم النكاح ابتداء ودوامًا
وجواز النظر والخلوة وعدم نقض الطهارة باللمس ويجب للطفل
وسقوط المهر كما سيأتي ومن سائر احكام النسب كالميراث والنفقة
والعتق بالملك وسقوط القصاص ورد الشهادة ونحو ذلك واركانه ثلاثة
مرضع ورضيع ولبن وهو لغة كما اذا انا ملت ما ذكر الشرايت
المعنى المتوى اخص من المعنى الاصطلاحي وهو حالة للعادة المائية
فيها ادمية خرج من الرجل والخنثى والبهيمة وكذا الجنية بناء على عدم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)